يتضمن هذا الملحق تلخيصا لبعض المقالات التي نشرت في عدد المجلة فلسطين-اسرائيل عن "البعد الاقتصادي للصراع"
الذي يصدر باللغة الانكليزية بالاضافة إلى النص الكامل لبعض هذه المقالات
"المحرر"

PALESTINE-ISRAEL JOURNAL
of Politics, Economics and Culture

ملحق باللغة العربية يصدر عن:

المجلة الفصلية " فلسطين – اسرائيل " العدد السابع شتاء ٢٠٠٨

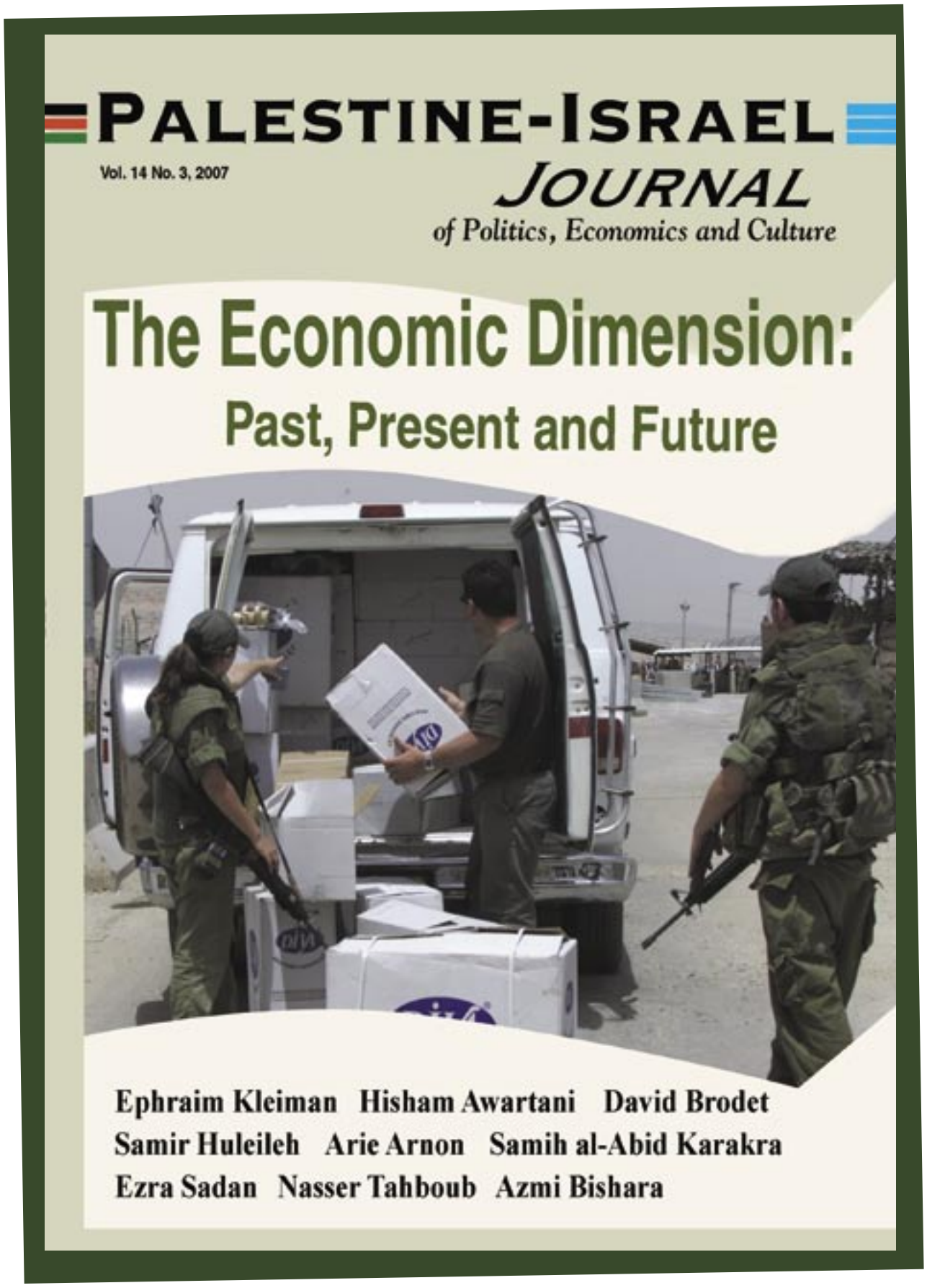

الافتتاحية:

نحو مفترق طرق محتمل!

في أثناء الزيارة الاخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للشرق الاوسط، قالت:"الفكرة بأن يقوم رئيس الولايات المتحدة الامريكية بالدعوة لاجتماع دولي فيكون لدينا جميعا فرصة لالتقاط صورة تذكارية هو أمر بعيد عن اذهاننا، وأعتقد أن الجميع يتوقع بأن تكون الفكرة جدية و جوهرية، و كذلك تهتم بالقضايا الحاسمة. فنحن لا نتوقع أقل من ذلك. و لا نستطيع الاستمرار بالقول أننا نريد حل الدولتين، بل يجب أن نبدأ بالعمل لوجود دولة واحدة".

هناك اربعون سنة بعد ١٩٦٧، و أكثر من ١٠٠ سنة على بداية النزاع بين الحركتين الوطنيتين الفلسطينية و اليهودية، و هانحن نقترب من تقاطع طرق محتمل. و لكن هناك أشخاص يشكون بأن الأطراف الرئيسيين في القضية ــ الإدارة الامريكية المضيفة بقيادة الرئيس جورج بوش، و الحكومة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس و الحكومة الاسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء إيهود أولمرت ــ ضعفاء جدا ليقوموا بالتحرك و إيجاد حل للصراع القائم.

أيضا يمكن القول بأن الكارثة في العراق جعلت إدارة بوش بحاجة لانجاز بناء في الشرق الاوسط، و أولمرت بحاجة لنجاح دبلوماسي بسبب الصعوبات السياسية في الوطن، و عباس بحاجة للتوضيح بأن الحل السياسي ممكن أن يحقق نتائج مهمة بسبب النزاع مع حماس.

الفشل الذي حققه مؤتمر كامب ديفيد الثاني في عام ٢٠٠٠، يجب أن يكون بمثابة درس للمشاركين بالمؤتمر القادم في شهر تشرين الثاني. و يجب أن يكون واضحا بأن الشروط ليست مناسبة للحل النهائي للنزاع في نفس الوقت. و بالرغم من ذلك يجب أن يكون هناك جهود جدية لاحراز تقدم حقيقي في القضايا الأساسية ــ الحدود، القدس، المستوطنات، واللاجئين و الآمن ــ ليكون هناك أساس للمفاوضات المستقبلية. و يجب أن يكون التركيز على تحسين مستوى معيشة الفلسطينين في الضفة الغربية و قطاع غزة و في القدس الشرقية. و هذا يتطلب إزالة الحواجز و العقبات ليتمكن الفلسطينيون من التحرك و التنقل بحرية و ايضا تجميد نشاط بناء المستوطنات للعمل على إعادة بناء وتقوية الاقتصاد الفلسطيني ــ و هذا هو الموضوع الرئيسي لهذا العدد من مجلة فلسطين-اسرائيل ــ و الانتباه في نفس الوقت لحاجات اسرائيل الأمنية.

الاعلان عن المبادئ غير كافي، فالطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي بحاجة لوجود تقدم جدي على الأرض. فهم بحاجة لأسباب حتى يؤمنوا بأن هناك أمل. فيجب أن يعلن في نهاية الاجتماع بيان واضح للانجازات، فواحد من أسباب فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي أدى الى بدء الانتفاضة الثانية، هو عدم توافر بيان واضح بعد المؤتمر.

مبادرة السلام العربية التي قامت بها جامعة الدول العربية الـ ٢٢، و التي تعرض الاعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية و اسرائيل مقابل الانسحاب الى الخط الأخضر ، و تأسيس دولة فلسطينية مستقلة والتوصل الى حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين، يوفرتأييد إقليمي مهم للتقدم، وهكذا جاء تعين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير كمبعوث بارز من قبل اللجنة الرباعية الدولية.

ليس هناك حاجة للسؤال اذا الشعب الفلسطيني و الشعب الاسرائيلي يريدون احراز تقدم نحو حل سلمي للنزاع. السؤال هو هل لدى قياداتهم الارادة السياسية و التصميم والشجاعة للإنتفاع من هذه الفرصة ــ و هل الاطراف الدولية ستقدم التصميم و الابداع و الحكمة الضرورية.

هيلل شينكر

مجلس التحرير

داني روبنسشتاين، حازم القواسمي، بوعاز عبرون، وليد سالم، أري راث، زهرة الخالدي، دانييل برتال، عمار أبو زياد، جاليت حزان-روكم، خالد أبو عكر، جالية جولان، نظمي الجعبة، جرشون باسكين، هاني المصري، أفي هوفمان، عطا القيمري، بنجامين بوغروند، نافذ نزال، سمحة بحيري، عنات سيغلمان، نادية نصر- نجاب، دان جيكوبسون، جمانة جاعوني، دان ليون، خلود الدجاني، اسحق شنيل.

مجلة فلسطين - اسرائيل

جاءت فكرة تأسيس واصدار مجلة فلسطين - اسرائيل في اعقاب اتفاقية أوسلو وقد تبلورت هذه الفكرة من قبل كل من فيكتور سيلغمان وزياد أبو زياد . فقد كان فيكتور من بين مؤسيسي مجلة "نيو أوت لوك" التي وصلت في تلك المرحلة الى نهاية الطريق وتوقفت عن الصدور.

وكان زياد قد شرع منذ عام ١٩٨٦ في اصدار صحيفة فلسطينية باللغة العبرية أسماها جيشر (الجسر) ثم قرر في اعقاب اوسلو وقف الجسر عن الصدور.

وقد اتفق فيكتور وزياد على اصدار مجلة جديدة باللغة الانجليزية تحمل اسم فلسطين-اسرائيل جورنال سياسية، ثقافية-اقتصادية.
كانت نقطة الانطلاق لهذه المجلة هي الاقرار بأن أي حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني يجب ان يكون على أساس دولتين للشعبين وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
وقد عمدت المجلة الى تناول المواضيع الحرجة والحساسة ذات الصلة بالصراع، وفتح باب النقاش حول هذه المواضيع، دون رقابة أو تدخل فيما يكتب.
ويتم بيع هذه المجلة في العديد من المكتبات إضافة الى أن هناك أكثر من ألف مشترك في مختلف أنحاء العالم يتلقون المجلة بشكل منتظم،ومن بين المشتركين المئات من كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان وامريكا اللاتينية.
وبالامكان تصفح مكان هذه المجلة على الانترنت في العنوان pij@pij.org أو الكتابة اليها وطلب نسخة مجانية للاطلاع عليها أو الاشتراك فيها.
وهذه المجلة هي مجلة فصلية متخصصة شبه أكاديمية يساهم في كتابة المواد التي تنشر فيها أساتذة جامعات ومفكرين وكتاب من اسرائيل وفلسطين والعالم.
هيئة التحرير

مجلة فلسـطين ـ اسـرائيل
سياسية اقتصادية ثقافية

المؤسس
فيكتور سيغلمان و زياد أبو زيّاد

رئيس التحرير
زياد أبو زيّاد و هليل شينكر

مدير التحرير
ليلى دبدوب و أفي هوفمان

هذه النشرة اعداد
أنوار الخطيب

جنوب افريقيا

عزمي بشارة

العالم يبدو مختلفا من أقصى جنوب القارة الافريقية. هنال حيث تجري محاولة جريئة لبناء أمة تحررت من نظام فصل عنصري استيطاني قبل عقد من الزمان. أمامنا دستور ديمقراطي متطور يعترف رسميا بإحدى عشرة لغة في إطار عملية بناء أمة مدنية متعددة الإثنيات و القبائل و المذاهب و الديانات (كلمة قومية لا تكاد تذكر في تلك البلاد) على أساس المواطنة الديموقراطية.

جدول أعمالهم مختلف و سلم أولوياتهم كذلك. لدينا ثورة تحولت الى دولة، و ليس فقط بالنضال و المثابرة حتى النصر، بل أيضا بإتقان الحلول الوسط و المساومات التي جعلت التحول ممكنا.

وقد بلغت الحلول الوسط درجة تعميم البعض أن المؤتمر الوطني الأفريقي قد انتزع السلطة السياسية، و لكنه لم يكسب الدولة اقتصادا و سياسة، فأحفاد المستوطنين البيض، و أبناء النظام القديم نفسه ما زالوا يسيطرون على الاقتصاد و على جزء أساسي من الاعلام او الشركات المتحكمة به، و هنالك مشكلة أرض و مسكن و فقر مزمنة عند غير البيض.

و الدولة مضطرة للالتزام بسداد الديون و بكافة الاتفاقيات الدولية التي أبرمها النظام القديم بما فيها مع اسرائيل، و لكن من الناحية الاخرى تتوسع الطبقة الوسطى من الافارقة السود، و البلاد تتغير جذريا بالتدريج.

اضطر ضحايا النظام السابق للاكتفاء باعترافات المجرمين أمام ضحاياهم و طلب الصفح العلني في عملية تطهير للذات في لجنة المصالحة و الصفح، و المقصود طبعا هو الحالات التي نفذت فيها أوامر و لم يبالغ المجرم بالاستمتاع و التفنن في التنفيذ، و لا حيث صدرت الأوامر لارتكاب جرائم.

و لكن المساومة ايضا و صلت حد استغلالها لتسلل أفكار جديدة تجسد و تكرس الهيمنة القائمة، و المقصود هو أفكار من نوع مساواة عنف بعنف، و القمع العنصري بالمقاومة، و طلب معاقبة المسؤولين عن عمليات في المؤتمر الوطني الافريقي قتل فيها مدنيين، و في نقاش حول نصب الحرية المزمع اقامته في منتزه كبير في بريتوريا طرح مطلب و ضع أسماء "شهداء" النظام السابق، و ليس فقط شهداء النضال التحرري.

أي أن بقايا النظام السابق تحاول أن تستغل الصفقة التاريخية التي عقدت من أجل اعادة كتابة التاريخ بمساواة بين طرفين، الطرف المضهد، و يبدو لي أن من يفعل ذلك ينكؤ جروحا، و يفتح معارك سوف يخسرها.

كانت صفقة المؤتمر الوطني الافريقي مع النخب العنصرية الحاكمة شاملة و بعيدة المدى، و لكنها قامت على الاعتراف بعدالة قضية المساواة و رفض التمييز العنصري، لا مساواة اطلاقا بين الحرية و العبودية، لم تقم الصفقة على حكم قيمة يساوي بين المقاومة و الاضطهاد، و لا على حل وسط بين حقين، حق الضحية و حق المجرم، بل قامت على أساس هزيمة نظام الابارتهايد التاريخية، و الاعتراف بعنصريته و ظلمه و قمعه و استعداده أن يخلي حلبة التاريخ.

و قد تناولت الصفقة كيفية اخلائه و ثمنه و مدته و كيفية المحاسبة على الماضي، لم يكن في الصفقة تسامح مع النظام بل مع المواطنين الذين

و الأفق الفلسطيني

كانوا أدواته، و مع بعض المواطنين الذين أداروه إذا لم يتحملوا مسؤولية مباشرة عن جرائم ضد الانسانية، ما تغير خلال الصفقة التاريخية هو حكم الابارتهايد.

ولكي يتغير بشكل سلمي دون مذابح كبرى و لتوفير سنوات من الحصار و الدماء و غيره سهلت الصفقة التاريخية على النظام ان يحل نفسه، و يسرت لأقطابه ان يتنازعوا دون خوف من انتقام منهم او ثأر من البيض عموما.

هذا التسامح ليس مساواة بين حقين، ولا بين المضهد و المضطهد، ولا بين النظام و المناضلين من أجل تغييره، و البديع ان توقيت إثارة هذه النقاشات جاء في مرحلة ضياع في القضية الفلسطينية من ناحية ما يريده الفلسطينيون، و برنامجهم ضد نظام الارباتهايد الكولونيالي في فلسطين، و حيرة أصدقاء الشعب الفلسطيني هل يكونون فلسطينين أكثر من القادة الفلسطينية، و ضرورة أو عدم ضرورة أن يتبنوا أحد توجهين: حماس أو فتح.

و جواز الدعوة الى مقاطعة اسرائيل و القيادة الفلسطينية منهمكة في عملية تطبيع العلاقات معها... مع الفرق انه في فلسطين يجري تطبيع العلاقات قبل اتمام اي صفقة، و تجري صفقة لا يتم من خلالها تغيير النظام العنصري القائم على الارض الفلسطينية.

و معروف ان الواقعية السياسية في دولة لم تعد ثورة تدفع الى علاقات متينة بين جنوب افريقيا و الولايات المتحدة، رغم الاعتراض على السياسة الأمريكية الحربجية في منطقة الخليج عموما، و رغم أن الأخيرة انضمت الى الحصار على نظام الابارتهايد في عامه الاخير بعد ان اتضح أن النصر أصبح قاب قوسين.

و العلاقات مع اسرائيل مستمرة رغم أنه لم يتم إعادة توقيع اية معاهد عسكرية انتهى مغعولها، و مؤيدو إسرائيل ممن كانوا جزءا من النظام السابق يرتكزون الى هذه الواقعية السياسية فينسخون النقاش الى ساحة العلاقات مع الفلسطينين مؤكدين في أفضل الحالات أن القضية الفلسطينية هي صراع على أرض بين طرفين يملكان عليها حقوقا متساوية، و على ضرورة أن تدعم جنوب افريقيا "عملية السلام"، و أن تدعم "المعتدلين من الطرفين"، و أن تتخذ موقفا متوازنا الخ.

لقد شهدت و شاركت في جزء من هذه النقاشات بين وزراء و قيادات تاريخية نضالية في جنوب إفريقيا، منهم الأكثر إيديولوجية و مبدئية في مسألة التحرير الوطني، و منهم الاكثر واقعية.

ولكن، حتى أكثر المسؤولين واقعية من أنصار ال"ريال- بوليتيك" يؤكد أن جنوب إفرقيا ليست محايدة و لا تساوي بين طرفين، بل تقف ضد الاحتلال و مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني... و لكن ما هو مطروح بالنسبة لها هو عملية سلام تقود الى تسوية في دولتين، و قد قال لي قبل اسبوع أحد أهم القيادات التاريخية للمؤتمر الوطني الأفريقي: " لقد نصحناهم في حينه بعدم قبول أوسلو، و نحن كما تعلم لا نحب حل الدول الإثنية لقضية من هذا النوع، و لكن هذا خيارهم، و نحن ايضا لم نحب أن يتدخل أحد من الدول الأفريقية و الصديقة في شؤوننا".

و من ناحية أخرى قال لي أحد أبرز زعماء الكفاح المسلح سابقا ووزير بارز حاليا أن النظام الإسرائيلي هو نظام أبارتهايد، و هذه ليست قضية خارجية بالنسبة لبلد مثل جنوب افريقيا مهما كانت بعيدة جغرافيا.

ولا شك طبعا انه اذا لم تعتبر جنوب افريقيا قضية هوية بالنسبة لها، فسوف تواجه مستقبلا مشكلة داخلية مع الاجيال القادمة التي لم تعرف الابارتهايد، و لم تعي أن اسرائيل بقيت أخر حليف له و أخلصت له حتى نهاية أيامه، و الاهم من هذا كله أن حل الدولتين المطروح حاليا بناء على التفاوض بين طرفين نافيا الحاجة للتدخل بالتضامن، لا ينتج دولتين فعلا، بل دولة عنصرية اسرائيلية على انقاض الشعب الفلسطيني و "بنتوستان"، و في جنوب افريقيا يعوفون ما هو "بنتوستان".

فقد أقامت جنوب افريقيا كيانات سياسية من هذا النوع و ملكت عليها ملوكا ورؤساء للتخلص من جزء من العبء الديموغرافي للافارقة السود، و المبرر لعدم التضامن أي حل الدولتين بالتفاوض، لا ينجب دولة فلسطينية ذات سيادة فعلا، و لا توجد صفقة تاريخية تسهل على الاسرائلين تفكيك اسرائيل و قبولهم في المنطقة كيهود على اساس هويتهم الموجودة و الاعتراف بها، و لا الدولة الديموقراطية العلمانية الثنائية القومية (في فلسطين خلافا لجنوب أفريقيا لا بد من تعبير القومية) او المتعددة الاثنيات مطروحة كبرنامج لقوى سياسية و كبديل فعلي لحل الدولتين الذي لا ينجب دولة فلسطينية.

فماذا يفعل اصدقاء الشعب الفلسطيني إذا لم يعتبروا قضية العنصرية و الكولونيالية قضايا خارجية أو داخلية في عصرنا و يرودون التضامن؟ لا شك انه على شفا توصل اسرائيل و السلطة الى اعلان مبادئ غير واضح يقصر حتى عن مقترحات باراك في كامب ديفيد، و الاعداد لمؤتمر يسميه الأمريكيون خجلا اجتماعيا (منعا للاحراج و المبالغة في التوقعات فهو مجرد أداه تطبيع و علاقات عامة) بدأت تتضح حدود مشروع الدولة في موازين القوى الحالية: فهي لا تشمل حق العودة للاجئين، و لا القدس الشرقية عاصمة فلسطينية، و لا تفكيك كافة المستوطنات، و لا الانسجام الى حدود الرابع من حزيران ٦٧.

و بعد هذا كله تبقى الدولة الاسرائيلية، و تصبح هذه العنصرية بذاتها قضية داخلية، و ربما آن الاوان لاتخاذ قرار: إما قبول هذه التسوية التي سوف تطبق على مدى سنوات طويلة تحلب فيها إسرائيل اخر تطبيع من اخر دولة، و لا تبقى حجرا على حجر حتى في و حدة الشعب الفلسطيني في الضفة و القطاع، مرورا بتحويل الماء و الهواء الى قضايا تفاوضية تحل بتنازلات سياسية، و قضية سجناء الحرية الى قضية بدل القضية التي سجنوا من اجلها... أو طرح برنامج بديل يمكن الناس من معرفة ماذا يريد معارضو هذا النهج، و ماذا يعني النضال ضد الاحتلال و التحرر الوطني في برنامج سياسي ديموقراطي.

لنأخذ مثلا واحدا على الاعاقة الحاصلة: كانت مقاطعة نظام الابارتهايد أحد أهم الاسلحة التي حسمت انهياره، و لكن من الواضح ايضا أنها تتأثر و تغضب و تفقد اعصابها من أقل قدر من المقاطعة، فهي لا تعيش على العلاقات العادية التي كانت تتمناها جنوب أفريقيا، بل على الامتيازات.

لا بد أن تعي هذه القوى لهذه المسؤولية قبل فوات الأوان، و ذلك أيضا على مستوى تحييد الإيديولوجيات المختلفة اطرح برنامج وطني ديموقراطي بديل يخرجون به الى العالم كقوة سياسية، هذا دور القيادة.

و المقاطعة تحرج بعض القيادات الفلسطينية المنخرطة في التطبيع قبل الحل، يحرجها قرار المحاضرين الانكليز مقاطعة الجامعات الاسرائيلية، كما يحرج ذلك مؤسسات فلسطينية لديها "جوينت بروجيكتس" (مشاريع مشتركة) مع جامعات اسرائيلية، و من الواضح أن بعض الاساتذة الاسرائيلين الديموقراطيين يريدون منع المقاطعة إما بدوافع وطنية اسرائيلية، او لان ذلك يضر بهم شخصيا، و هم لا يرون أن الموقف الفعلي ضد الاحتلال في ساعة الامتحان هو ليس المظاهرة يوم السبت في نوع من ال"بيكنيك التل ابيبي"، و لا جلسات الحوار مع الفلسطينين، بل الاستعداد لدفع ثمن الموقف.

العنصرية و اخر مسألة كولونيالية قائمة في الدنيا ليستا مسألة داخلية، و رغم ان وجود استراتيجية فلسطينية موحدة سوف يساعد كثيرا الا انه لا يفترض ان تنتظر القوى الديموقراطية في العالم استراتيجية فلسطينية موحدة لكي تتخذ موقفا منها، فلا شك أن غالبية الشعب الفلسطيني تعاني من آثار الفصل العنصري و من ممارسات الاحتلال.

الحاجة الى برنامج سياسي في اطار حركة التحرر الوطني للقوى المعارضة لما يجري على حلبة التفاوض الاسرائيلي و الفلسطيني هي حاجة فلسطينية.

فقد اتضحت معالم هذا المسار تماما بعد زوال عائقين: عائق ياسر عرفات بالاغتيال و الاستشهاد، و عائق نتائج الانتخابات الفلسطينية بالانفصال عن حماس...

في البرنامج البديل يجب أن يعرف الشعب الفلسطيني و العالم ماذا تريد حماس (هل تريد فقط العودة الى تقاسم السلطة مع حزب الرئيس) و ماذا تريد الجهاد و الشعبية و قسم كبير من فتح و غيرها الكثير من الأوساط و الافراد و المثقفين (برأينا غالبية الشعب الفلسطيني).

لا بد أن تعي هذه القوى لهذه المسؤولية قبل فوات الأوان، و ذلك أيضا على مستوى تحييد الايديولوجيات المختلفة لطرح برنامج وطني ديمقراطي بديل يخرجون به الى العالم كقوة سياسية، هذا دور القيادة.

النتائج الاقتصادية للحلول المختلفة

سمحة بجيري

الدكتور سمحة بجيري متخصص في اقتصاديات السلام و هو عضو في مجلس تحرير مجلة فلسطين اسرائيل.

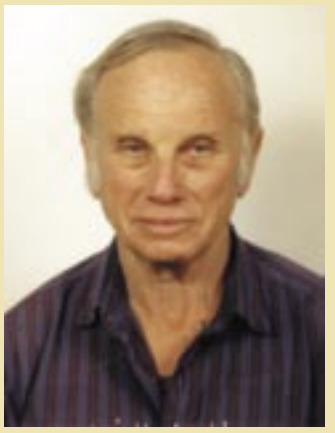

يمكن ان يتحقق حل الدولتين اما نتيجة لفصل "عدائي" أحادي الجانب كما حدث في غزة، او نتيجة اتفاق ودي متبادل متفق عليه. الفصل الودي يمكن ان يؤدي الى علاقات تعاون و تنسيق في السياسة و الاقتصاد بين الفلسطينين واسرائيل، بدمج مناطق المصلحة العامة في العمل، البنية التحتية، المياه، والتجارة والمواصلات. فالاطراف الاقتصادية المساهمة في هذه المناطق ممكن ان تكون الاساس لفصل سلمي يؤدي الى مجتمع اقتصادي يتضمن بالتاكيد تعاون و امور امنية.

وعلى النقيض من ذلك، في ظل الفصل العدائي فإن كل دولة تناور بشكل مستقل عن المؤسسات الاقتصادية في الدولة الاخرى السياسية و الاقتصادية. و الدولة التي تمتلك الاقتصاد الاكبر و الاغنى ممكن ان تسيطر على الدولة الاصغر و الافقر. اي من المحتمل ان تكون الاتفاقية في مكان ما بين الفصل العدائي و الودي، تتضمن بعض الخسائر والارباح، و بعض السياسات الامنية المشتركة المفضلة بمساعدة بعض المنظمات و الوكالات الاجنبية.

إن تأسيس دولة فلسطينية اسرائيلية واحدة في الوقت الحاضر هو امر مستحيل لان هذه الفكرة تواجه معارضة من كلا المجتمعين. لان اقامة الدولة الواحدة تعني نهاية التطلعات اليهودية لدولة صهيونية او يهودية و تطلعات الفلسطينيين الى اقامة دولة وطنية مستقلة.

خيار اخر هو الاتحاد او الارتباط مع حكومة مركزية ضعيفة، كلاتحاد الاوروبي. فاتحاد موسع و مشرق يشمل اسرائيل، فلسطين، الاردن، سوريا و لبنان يمكن ان يتطور ببطئ الى شيء مماثل. من الناحية التاريخية، فإن هذه المنطقة كانت في اغلب الاحيان منطقة متحدة و يمكن ان تستفيد مرة اخرى من اتحاد اقتصادي.

في المستقبل، الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني–الاسرائيلي يمكن ان يؤدي الى وجود اتحاد اقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا مع نفوذ دولي، يفيد جميع مواطنيها. فالاتحاد الاقتصادي هو محتمل، من فصل ودي اولي متفق عليه لاسرائيل و فلسطين.

سلامة التجارة

مجدي الحاج خليل

مجدي الحاج خليل هو مدير عام مجلس النقل البحري الفلسطيني، و قد عمل مع UNCTAD و UNDP.

الهدف الرئسي في تطوير الاقتصاد الفلسطيني و تخفيض الفقر هو خلق بيئة تجارية عادلة بين اسرائيل و الفلسطينين. و في حين أن المسائل الآمنية مهمة جدا في التجارة العالمية، الا انه لا بد من اهمال بعض الاجراءات غير الضرورية التي يمكن ان تكون عائقا في طريق تحريك البضائع التجارية وذلك لان القيود الاسرائيلية على تنقل البضائع و الافراد في داخل و خارج الضفة الغربية و قطاع غزة، كلف الاقتصاد الفلسطيني ملايين الدولارات.

بقيت المعابر مغلقة في قطاع غزة رغم اتفاقية العبور و التنقل عام ٢٠٠٥ ، و قامت اسرائيل بالادعاء بأن الآمان مستمر امام الضغط الدولي. علاوة على ذلك، أعطى برتوكول باريس اسرائيل قوة السيطرة على مداخل الصادرات و الواردات، مما جعل وكلاء النقل الفلسطينين محرومين من التسهيلات التجارية للتبادل التي تمنح لوكلاء النقل الاسرائيلين. لكن يجب أن لا يتناقض التجاوب السريع للتهديدات مع تطوير النظام التجاري الفعال. و تستغرق الحمولة الفلسطينية سبعة أيام تقريبا للتأكد من أنها آمنة و يمكن تمريرها الى اسرائيل، في حين تستغرق الحمولة الاسرائيلية للضفة الغربية و قطاع غزة ٢٤ ساعة فقط . حيث وصلت قيمة البضائع الفلسطينية المحتجزة في الموانئ الاسرائيلية الى ١٣٠ مليون دولار في وسط تموز ٢٠٠٧، بالاضافة الى عمولة التخزين و تكلفة التأخير التي دفعها التجار الفلسطينين، و ايضا تم اغلاق ٨٥٪ من المنشأت في غزة، و قدرة البقية على الاستمرار لا تتجاوز الـ ٥٠٪.

سلسلة التزويد الدولية، التي تشمل كل من الزبائن، الموردين، السلطات و الوسطاء، بالأدوار المختلفة التي يقومون بها، ممكن بسهولة عرقلتها بحجة الآمن. لذلك هناك حاجة لتطبيق نظام إدارة الأمن وفق المعايير الدولية، ليساعد على الترتيب و الانسجام خلال عملية التوزيع للمصادر و المسؤوليات، و التقييم المستمر للتطبيق و الاجراءات و العمليات، و التوظيف الفعال للتدخل من قبل سلطات الآمن و الشركاء الآخرين في سلسلة نقل البضائع. و يجب على المجتمع الدولي أن يقرر مدى استعداده لتحمل التكلفة الكبيرة للمعايير العالمية . و على إسرائيل أن تفهم بأن ما يسمى بتدابيرها الأمنية لا يجب أن يكون على حساب التجار الفلسطينين. و التطبيق للمعايير الآمنية الذي يمكن الاطراف في سلسلة التزويد لعرض التزاماتهم يجب أن يسمح لسلطات الجمارك بمنح تسهيلات تجارية تفيد هذه الأطراف. و لا بد أن يكون الهدف هو أن تكون التكاليف الناتجة عن تطبيق التدابير الآمنية مشمولة و يتم التعويض عنها من خلال تقديم التسهيلات التجارية.

نظرة سياسية إقتصادية لاتفاقية أوسلو

جيمي ليفين

جيمي ليفين هو طالب دكتوراة في الاقتصاد السياسي بجامعة تورنتو، و كان مدير تنفيذي سابق للأمينيو (مجموعة امريكية تتبنى الدفاع عن قضية السلام العالمي).

خلال مؤتمر اوسلو عام ١٩٩٤، تم توقيع برتوكول باريس الذي نظم العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل و السلطة الفلسطينية و الذي حدد تقريبا جميع التعاملات اليومية غير الأمنية بين الطرفين. و ركز على التعاون بهدف تقوية قاعدة الاقتصاد الفلسطيني و لممارسة حقه في اتخاذ القرارات الخاصة بأولوياته و المتعلقة بخطة التنمية.

بموجب البرتوكول فان علاقات التجارة بين اسرائيل و السلطة الفلسطينية استمرت في اطار الاتحاد الجمركي، حيث يمنحهم الحرية في الوصول الى أسواق بعضهم البعض، لكنه تم حصر قدرة السلطة الفلسطينية في وضع سياساتها التجارية الخاصة. و قد سمح البرتوكول بحرية تنقل الايدي العاملة بين اسرائيل و المناطق الفلسطينية، بحيث حصل الفلسطينيون على دخل ٩١٪ أكثر من داخل مناطقهم. لكن رغم ذلك، فقد ادى الاغلاق الى عدم الاستفادة من هذه المنافع و قد كان الاثر شديد على الاقتصاد الفلسطيني. و الى جانب تقييد الحرية الاقتصادية الفلسطينية فقد حصلت السلطة الفلسطينية على منافع قليلة، نتيجة عدم الكفاءة في الاتحاد الجمركي و الضعف في تطبيق البرتوكول.

وكانت سياسات السلطة الفلسطينية المالية و النقدية تابعة و ملحقة بإسرائيل. فسلطة النقد الفلسطينية اسست للاشراف على النظام المصرفي المحلي، ولكن بسلطة محدودة المجال و بدون وجود عملة خاصة بها. فالمزيد من السياسات المالية المستقلة ممكن ان تتطلب وجود أنواع مختلفة من العلاقات التجارية التي رفضت اسرائيل اتخاذها منذ توقيع اتفاقية اوسلو.

كان المفاوضون على اتفاقية اوسلو غير مهتمين بمصداقيتهم الداخلية و لا ملتزمين بالقيود المهمة من قبل حكوماتهم. و هكذا فأن اعلان مبادئ اوسلو كان متفائلا و يرمي الى بناء الثقة. لكن العملية فشلت في النهاية لان اساس النزاع هيأ الاطراف لمعالجة الوضع الاقتصادي في اسلوب لا يبعث على بناء الثقة. عندما برزت المصالح الوطنية الاسرائيلية و الفلسطينية فان التركيز عليها ابتعد عن سياسات بناء الثقة و تحول الى الاهتمام بالامن و السيادة مما ادى الى اعاقة العملية.

افضل وسيلة لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي هو توسيع نطاق ما يمكن ان يربحه كل طرف لكلا الطرفين ضمن سياق تحقيق مصالح و روايتهم الوطنية، و يجب ان يتبادل الطرفين التعاون واستعدادات بناء الثقة للفصل السياسي والاقتصادي. لكن ستبقى هناك مشاكل مرتبطة بالفصل، الا انها بمرور الوقت ربما يتم التغلب عليها عندما تقوم اسرائيل بالحصول على الامن و حصول الفلسطينين على دولة مستقلة.

إقتصاد غزة: الوضع الحالي و التوقعات المستقبلية

محمود عكاشة

الدكتور محمود عكاشة هو رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية، دراسات التطوير، والأبحاث بجامعة الأزهر في غزة. و قد كان أحد أعضاء الفريق الفلسطيني لمفاوضات السلام في ١٩٩٣-١٩٩٦.

يعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية و النمو السكاني فيه لا مثيل له تقريبا. ويتكون إقتصاد غزة من أربعة قطاعات رئيسية: الصناعة (٦-١٢٪)، الخدمات (٤٥-٦٠٪)، الزراعة (٢٠-٣٥٪)، و البناء (١٨٪). وتعتمد جميع الاعمال تقريبا على استيراد المواد الخام التي يجب أن تمر من خلال المعابر الحدودية الاسرائيلية الآمنة. فاقتصاد غزة في الوقت الحاضر هو على حافة الانهيار، و هذا يحتم وجود مساعدة انسانية مكثفة و لفترة طويلة.

بعد مقارنة القطاع الزراعي و القطاع الانتاجي على مدار عشرة سنوات تبين وجود تدهور كبير في إقتصاد غزة منذ ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٦.

فالإنتاج الزراعي انخفض بنسبة ١٩٪ و القيمة المضافة للانتاج انخفضت بنسبة ١٧٪، بينما ارتفعت نسبة التوظيف في القطاعين. و قد أغلق حوالي ٣١٩٠ مؤسسة تجارية أو محال في قطاع غزة تقريبا منذ عام ٢٠٠٧، و تم توقيف ٦٥٨٠٠ عامل عن العمل، و هذا يعني أن ٨٥٪ من السكان تقريبا يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة. و مع تدمير القطاع الخاص، تضخمت الرواتب في السلطة الفلسطينية لأكثر من ٤٥٪ من مجموع العمالة. و مما يفاقم أزمة الاقتصاد في القطاع هو امتناع اسرائيل عن دفع ٨٠٠ مليون دولار من تجميع أرباح الضرائب و كذلك مقاطعة العالم الغربي لحماس.

غزة بحاجة لخطة وطنية للتطوير و سياسات اقتصادية و تجارية نشطة تقوم بتوسيع نطاق الاسواق امام المنتجات الفلسطينية تفتح امامها مجالات جديدة اضافة الى تجارتها مع اسرائيل و ذلك بالوصول الى أسواق الدول العربية المجاورة و بقية العالم. و هذا يستلزم استخدام موانئ النقل المصرية، و تفويض هيئاتها الوطنية، و جذب الاستثمارات الدولية.

ولإنجاز هذه الاهداف، يجب على السلطة الفلسطينية أن تطالب باستئناف تلك المشاريع التي قامت اسرائيل بوقفها بالقوة و ذلك بفتح "المرور الآمن" من غزة الى الضفة الغربية، ومطار غزة الدولي، و ميناء غزة. إضافة الى ذلك، يجب أن ترفع القيود الاسرائيلية على حرية تدفق السلع التجارية الى داخل و خارج غزة. بهذه الخطوات، الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن يتفادى نظام رفاهية جديد و يصبح مسمار العجلة لوجود دولة فلسطينية فعالة.

كيف نزرع الخيار و علاقة ذلك بسكة الحديد

جدعون ايشت

جدعون ايشت مراسل اقتصادي لصحيفة يديعوت احرنوت اليومية

عندما اخبرت صديقا لي باني اكتب عن البنية التحتية و المدخل الى الساحة الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية إعتقد بأن ذلك مضيعة لوقت القارئ. و أشار صديقي الى أن الاولوية ليست للبنية التحتية و لكن لايجاد وظائف للفلسطينين الذين يعانون من بطالة مرتفعة و مستويات معيشية بائسة بسبب الاحتلال والانتفاضة. و قال ان مردود مشاريع البنى التحتية بعيد المدى بينما من المهم التركيز على المشاكل الملحّة.

وجهة نظره صحيحة اذ انه في ظل ظروف طبيعية فإن بناء الاقتصاد الفلسطيني يجب ان يركز على ايجاد وظائف فورية ذات مردود مربح و يفضل في مجال التصدير مستغلين في ذلك البنية التحتية القائمة في فلسطين و اسرائيل. فالإقتصاديون التقليديون، و ربما المحافظون يقولون بأن على القطاع الفلسطيني والقطاع الدولي الخاص اخذ زمام المبادرة.

إن رغبة القطاع التركي الخاص (خلال اتحاد غرف و تبادل السلع التركي) دعم مثل هذا البرنامج الاستثماري الجديد يوحي بأن هذه الرؤية قد تصبح حقيقية. و في مثل هذه البرامج فإن على القطاع العام تقديم المساعدة عن طريق المنح و الاعفاءات الضريبية و حوافز اخرى من هذا القبيل الى القطاع الخاص المتطلع لاغراق فلسطين بالاستثمارات الرأسمالية الجديدة. بالطبع هناك قدراً من السخرية في هذا التصور.

ربما نأمل بأن للقطاع الخاص القدرة على بناء مصانع جديدة و لكن في الواقع إن ذلك لا يتعدى الاحلام. ان الهدف الاساسي لكون البنى التحتية هدفا اكثر تقبلا و معقولية هو انه من منافع القطاع العام.
ففي الأزمان القديمة الجيدة او السيئة، ـ اعتمادا على مواقف المرء السياسية سواء كان اشتراكيا او من انصار الديموقراطية الاجتماعية ـ ربما توقعنا من القطاع العام انشاء مصانع جديدة عن طريق المؤسسات الحكومية (مثلما فعلت اسرائيل في الخمسينات و الستينات) و البعض بمن فيهم كاتب المقال ـ سيحبذ مثل هذه السياسة حتى في يومنا هذا و خصوصا لبلد مثل فلسطين. و لكن في المناخ الايديولوجي السائد والمعارض لتدخل الدولة في مجال العمال، وبالضافة العجز العام و عدم مقدرة الحكومة الفلسطينية فإن نظره اكثر واقعية تستبعد الخيار المذكور.

لدى الحكومة الفلسطينية الاموال الكافية الآن فقد عادت اسرائيل تدفع بالتدريج الضرائب التي قامت بجبايتها لحساب الفلسطينين و لم تحولها لهم، كما ان الدول المانحة عاودت لا بل زادت من تمويل السلطة الفلسطينية. و السؤال هو كيف يتوجب على السلطة التصرف بهذه الفوائض المالية؟ وبالنسبة لبعض المسؤولين الفلسطينين فأن الجواب سهل: تعيين المزيد من الموظفين في مجال الخدمة المدنية و على الاخص زيادة عدد الشرطة من مختلف الميلشيات "الموالية". ان تلك السياسة تعتبر كارثية.

وعليه فإن نقاط الانطلاق لبدء هذا النقاش هي:
أ) سوف يتردد القطاع الخاص في القيام باستثمارات جديدة في المستقبل القريب (وبشكل اكثر واقعية التريث لحين الوصول الى حل سياسي).
ب) مع ان الاموال متوفرة لدى القطاع العام.

إن السؤال الحاسم هو كيفية استخدام هذه الاموال و كيف يمكن للانفاق المساعدة في تقريب فلسطين واسرائيل نحو تعاون و تفهم افضل من ناحية دور الاقتصاد؟ الجواب هو البنية التحتية.

تعتبر البنية التحتية موضوعا واسعا و قد نركز على النقل و المنافع العامة (مثل الماء و الكهرباء...الخ) والتلوث، ولكن في السياق الفلسطيني علينا النظر لأبعد من هذا المجال مثل التعليم و النظام القضائي وفرض القانون و حقوق الملكية و مجالات متنوعة اخرى ضمن المعنى الاساسي للبنى التحتية. سأشير الى اكثر النواحي حيوية و سوف اركز على المشاريع التي لها اكبر اثر على المجتمع عامة و التي تتمتع بأفضل امكانية لايجاد تعاون بين فلسطين واسرائيل.

التعليم و الصحة

الفكرة تتمثل في الاستثمار في التعليم و المنشآت الصحية مثل المكتبات و المختبرات و الملاعب و عيادات الطب الوقائي. مثل هذا الانفاق يهدف الى خلق دولة رفاه و سيثبت ان الحكومة مهتمة بتحسن الحياة اليومية للسكان عامة وليست منشغلة فقط بالموالين سياسيا لها.

المياه و المجاري

تعاني فلسطين من شح في المياه المخصصة للاستعمال المنزلي و الزراعة. و بموجب اتفاقية اوسلو لا يسمح لفلسطين بحفر آبار جديدة دون موافقة اسرائيل. و بسبب الحواجز و الموانع الاخرى امام حرية تنقل الافراد و البضائع فان القرى البعيدة تعاني نقصا في امدادات المياه. ان النقاش الدائر حول المياه منذ الخمسينات كان حول "الحقوق".
من يمتلك المياه؟ وهل تسيطر سوريا و لبنان غلى حقوق الماء التي تتدفق الان الى نهر الاردن و بحيرة طبريا؟ وهل تملك فلسطين حقوق المياه المتوافرة في الخزانات المائية تحت سطح الارض في المنطقة أ؟
ان اتفاقيات اوسلو سمحت لاسرائيل بان تقوم باي شيء ترغب به و منعت الفلسطينين من اتخاذ اي اجراء. واذا ما قامت حكومة اليابان بتطوير خططها للاستثمار الزراعي في اريحا فانها بحاجة الى موافقة اسرائيل للحصول على المياه اللازمة لانتاج محاصيل تصدر الى دول الخليج و ما بعد الخليج.
و في الواقع ان اسرائيل تملك حق الفيتو على كل حبة خيار اضافية تنتج في فلسطين. و لم يؤد تفاوض الاطراف حول الحقوق المائية الى اية نتيجة و حان الوقت للبحث عن توجه آخر. احدى البدائل هي ايجاد هيئة احتكارية ـ ذات ملكية مشتركة بين اسرائيل و فلسطين ـ يمون لها حقوقاً حصرية لبيع المياه في اراضي الدولتين. و هذه الهيئة الاحتكارية ستقوم ببيع المياه الى أيٍّ كان في البلدين بكميات غير محدودة و بسعر يتم تحديده وفق تكلفة "الانتاج" (خلال الضخ من الخزانات المائية تحت الارض و تحلية المياه) وسوف تمتلك هذه الهيئة كل وسائل النقل (الانابيب و غير ذلك).
بهذا تصبح المياه العذبة سلعة عامة تنتج بطريقة مشتركة بين اسرائيل و فلسطين و لن يكون لأي طرف آخر حقوقا مائية في أي جزء من الدولتين و لن يعود هناك من مبرر امام اعتراض اسرائيل على منح الفلسطينين حقوقا مائية بحجة الضخ الجائر من الخزانات المائية. احدى مهام الهيئة الاحتكارية ستكون اتخاذ اجراءات تضمن نوعية المياه حاليا و مستقبلا.
و لا يعتبر الاقتراح وسيلة منطقية للتعامل مع هذا الموضوع الحساس فحسب بل ينزع فتيل الخلاف حول الحقوق المائية. و يشكل هذا ايضا وسيلة تجبر الطرفين على التعاون في مسألة حيوية عن طريق ازالة الصبغة السياسية لهذا الموضوع بموجب اتفاقية سياسية. ان تشكيل هيئة احتكارية مشتركة لا يعتبر امرا سهلا فبالاضافة الى المسائل الفنية المتعلقة بالملكية و تركيبة رأس المال الخ هناك حاجة لايجاد تحول في تفكير السياسيين. لسنوات بعيدة كانت مسألة المياه محاطه بهالة عاطفية من الادعاءات الحقوقية و التنازل عن هذه الحقوق قد يعتبر شكلا من اشكال الخيانة و خصوصا في اسرائيل.
و موضوع الصرف الصحي مرتبط بالماء. اسرائيل تدعي ان الجانب الفلسطيني لم يف بتعهداته في اتفاقية اوسلو و خصوصا منع تلوث المياه من المجاري. هناك امكانية كبيرة للتعاون بين الحكومتين في هذا المجال (كما نشاهد هذا على نطاق ضيق في منطقة طولكرم و باقة الغربية و قرى اخرى في هذه المنطقة). و الفكرة ان مياه المجاري المعالجة ستشكل المصدر الاساسي للمياه الاضافية المستخدمة للزراعة. ان مياه المجاري المعالجة الى مستوى مقبول من الاتحاد الاوروبي يمكن استخدامها لانتاج محاصيل صالحة للاستهلاك.

المعابر الحدودية

احدى وسائل الضغط الذي تستخدمه اسرائيل على الفلسطينين هي جباية الضرائب على البضائع و الخدمات العائدة للفلسطينين. معظم هذه البضائع ـ وليس جميعها ـ مستوردة من دول ثالثه عن طريق الموانئ والمطارات الاسرائيلية. و في واقع الامر لا يتوفر لدى الفلسطينين نظام مناسب لجباية الضرائب و معظم هذه العمليات تتم من قبل اسرائيل (مقابل رسوم معينة). هذا يعطي اسرائيل وسيلة ضغط اضافية و غير ضرورية على الفلسطبنين.
يجب ان تحول عملية الاشراف على نقل البضائع من و الى فلسطين الى

اتفاقية الاقتصاد والتجارة العادلة

محمود الجعفري

الدكتور محمود الجعفري برفسور الاقتصاد و عميد كلية التجارة و الاقتصاد في جامعة القدس. وقد حصل على جائزة شومان للاقتصاد في عام ١٩٩٤.

عملت اسرائيل خلال العقود الاربعة الماضية على استغلال التجارة كأداة لجعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على اسرائيل لخدمة مصالحها الاقتصادية و الامنية، و ايضا جعلت التجارة و الاقتصاد مرتبيطين بالعالم الخارجي عن طريق فصل الضفة الغربية و قطاع غزة. لذلك فإن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية و قطاع غزة خاضع للقوى الاقتصادية الاسرائيلية، التي تحدد الاسعار، و الاجور، والصادرات، و الواردات، و الاستثمار و التوظيف– فهذه هي نتيجة التجارة بين طرفين غير متساويين. و كذلك اقتصاد الضفة الغربية و قطاع غزة واقع تحت رحمة الاعتبارات الامنية الاسرائيلية، حيث تتسبب في تقلبات و معوقات مفاجئة تمنع الوصول الى الاسوق.

الفجوة بين أجور الاسرائلين و الفلسطينين منذ بدايات السبعينات، أدت الى قيام ثلث القوى العاملة الفلسطينية بالبحث عن عمل داخل اسرائيل، في حين أن رخص الواردات الاسرائيلية تعوق تطوير الاقتصاد الفلسطيني، و كذلك ربع الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني واقع تحت قمع الاقتصاد الاسرائيلي. مما أدى الى وجود أتحاد جمركي، فلا يمكن الحصول على أرباح فعالة أو على تحول التكنولوجي أو نمو و التجارة تقوم بين طرفين غير متكافئين.

بعد برتوكول باريس، أصبح للسلطة الفلسطينية مصدر رئيسي للدخل من الارباح الجمركية، و الحوالات المالية، و انفاق المانحين. لكن برتوكول باريس جعل السلطة الفلسطينية عاجزة عن إصلاح اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي للضفة الغربية و قطاع غزة، مثل عجز الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة، و الارتفاع في البطالة و معدلات التضخم، هذا يعني أن السلطة تقوم بتمويل العجز في الموازنة من خلال خلق عجز كبير في الميزان التجاري.

الاتفاقيات التي تتعلق في علاقات التجارة و الاقتصاد بين اسرائيل و فلسطين يجب أن تعدل اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني. فهناك أربعة خيارات: ١) وجود منطقة تجارة حرة ممكن أن تؤدي الى خسارة فرص التطوير المتاحة. ٢) وجود اتحاد جمركي سيسمح للضفة الغربية و قطاع غزة تصدير القوى العاملة و استيراد البضائع الاسرائيلية الرخيصة، بدون أي امكانية للانتفاع من حرية انتقال البضائع و الخدمات أو ارتباط بين القطاعات الاقتصادية. ٣) انفصال و تحرير الاقتصاد، لكنه مكلف جدا لكلا الطرفين. ٤) التعاون في العلاقات التجارية مهم، و التركيز على بناء تدريجي تبادلي في الهيكل الاقتصادي الذي يعتمد على التخصيص.

جوهر الاتفاقية المطلوب لجعل العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية متناسقة أكثر هو: تقليل الاعتماد على سوق العمل الاسرائيلي، و خلق فرص عمل للقوى العاملة بدلا من تصديرها لاسرائيل، و اعادة هيكلة الاقتصاد و زيادة الاعمال، خصوصا في القطاع الانتاجي.

الفلسطينين. ففي كل معبر حدودي وكل ميناء في البلدين سيتواجد مسؤولون من الطرفين للعمل تحت اشراف مشترك للتأكد من جباية الضرائب كاملة ووفق قواعد الاتحاد الجمركي.

بهذه الطريقة سيجبي المسؤولون الاسرائيليون الضرائب على البضائع المتوجهة لاسرائيل و المسؤولون الفلسطينيون سيحصلون الضرائب على البضائع المستوردة الى فلسطين. و هذا الترتيب ليس من شأنه فقط رفع قبضة اسرائيل عن النواحي المالية للفلسطينين لكنه سيزيد من التعاون بين السلطات الضريبية للطرفين و منع التهرب الضريبي و التهريب و الممارسات غير القانونية على الجانبين. و اذا ما تم اعادة فتح مطار القدس (قلنديا) فعند ذلك يمكن تطبيق هذا النظام بطريقة مماثلة للترتيبات القائمة في جنيف حيث تشارك فرنسا "بنصف" المطار. و اذا وافقت اسرائيل على بناء المنطقة الصناعية في ترقوميا (كما يقترح القطاع الخاص التركي (، فان الحدود هناك و النظام الضريبي ستدار بنفس الاسلوب.

النقل البري

ان اتفاق الجانبين على ادارة مشتركة للحدود سيمكن الطرفان من التعاون في مجال النقل البري و خصوصا السكك الحديدية. فمن جهة لا يوجد حاليا حافز لدى الجانب الفلسطيني لتقليل مستوى التلوث في المنطقة الوسطى باسرائيل و الناتج عن نقل الشاحنات بضائع فلسطينية الى الاسواق الاسرائيلية. من جهة قانونية فإن لاسرائيل اهتماما كبيرا في هذه المنطقة. و إحدى الطرق لتشجيع اهتمام الفلسطينين على تقليل التلوث ومخاطره هي ادخال استخدام القطارات.

ومن الواضح ان الفلسطينيين لا يمكنهم ان يأخذوا على عاتقهم و ربما لن يستثمروا في نظام السكك الحديدية نظرا لمحدودية امكانيات النمو الاقتصادي و حجم الاقتصاد، و لكن من الاهمية الفائقة لاسرائيل مساعدة الفلسطينين في هذا المجال بالذات. و اذا ما اقام اتحاد الغرف التجارية التركية منطقة صناعية في ايريز (قرب غزة) او ترقوميا او جنين فمن مصلحة اسرائيل ربط هذه المناطق مع شبكة سكك الحديد الاسرائيلية. و اذا كان "الثمن" ربط جنين و نابلس او رام الله بنظام القطارات فإن ذلك يستحق العناء و يعتبر مجديا حتى لو لم يكن المشروع مربحا من وجهة نظر الحسابات الاقتصادية الكلاسيكية.

الطاقة

لقد قيل الكثير حول قيمة التعاون في مجال الطاقة الا ان هذا الامر يبدو الاقل احتمالا، حيث لا يوجد لدى الاطراف اي حاجة حقيقية لذلك. و في الواقع لا يوجد لدى الفلسطينين مصادر طاقة خاصة لهم و حاجات اسرائيل من الكهرباء تفوق طاقتها الانتاجية. فالطرفان يعانيان من عجز في الطاقة و بحاجة الى استثمارات ضخمة في محطات الطاقة. ولهذا ليس هناك من فائدة حاليا لاي تعاون في هذا المجال. ربما ان اسرائيل تزود الفلسطينين بمعظم حاجتهم من الطاقة و لذا فستكون راغبة بتخفيض صادرات الطاقة لتتمكن من مواجهة الطلب المحلي لديها. و سيكون لدى الفلسطينيون الرغبة بالاستثمار في مجال الطاقة لتقليل اعتمادهم على اسرائيل. لهذا لا يوجد حاجة في هذه المرحلة لتغيير سياسات تطوير الطاقة.

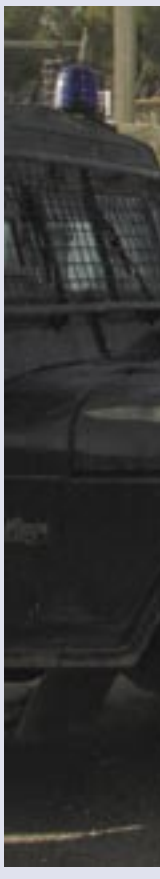

السياسات

ان المشكلة الوحيدة مع مشاريع البنية التحتية المقترحه تعتبر سياسية. هل توجد الارادة لدى السلطة الفلسطينية لاستخدام الاموال في بناء العيادات و الاستثمار في مجال تنقية المياه و القطارات، في حين وصلت نسبة البطالة ارقاماً فلكية؟

رغم أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي بعيد المدى يعتمد على مثل هذا الاستثمار فمن المشكوك فيه ان تمتلك حكومة محمود عباس و رئيس الوزراء سلام فياض الجرأة لمواجهة الجمهور الفلسطيني و الاصرار على الاستثمار لمستقبل يبدو بعيدا و غير واضح نظرا لما تقوم به اسرائيل في المناطق المحتلة.

فهل ستوافق اسرائيل بالمقابل على تخفيف قبضتها عن فلسطين و تسمح لها بادارة شؤونها الخاصة كجمع الضرائب مثلا؟ فالاسرائيليون تعودوا على معاملة الفلسطينيين على اساس انهم طبقة دنيا لدرجة ان فكرة التعامل معهم على قدم المساواة في ادارة المياه على سبيل المثال تبدو ضربا من الخيال. لكن يجب على اولئك الذين يبحثون عن وسيلة للحد من الانهيار التدريجي للاقتصاد الفلسطيني (بما في ذلك الحكومات التي تتحدث عن ذلك و لكن بمجرد ضريبة كلامية) ان يقرروا اي خيار يريدون. ان اسرائيل و هي الجانب الاقوى، تدمن السيطرة، ولكن معظم مسؤولية كسر الجمود (وليس كلها) تقع على كاهلها، وكما حاولت ان ابين خلال المقال فإن هذا يمكن ان يكون سهلا و مربحا نسبيا.

بعض الأعداد السابقة

مجلة فلسطين – اسرائيل

سياسية اقتصادية وثقافية

مجلة فلسطين – اسرائيل هي مجلة فصلية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتتضمن ملفاً خاصاً بكل عدد، بالاضافة الى مقالات تعبر عن وجهات نظر في مواضيع الساعة، إضافة الى الباب الثقافي والاقتصادي.

يمكن الحصول على المجلة من عدد من المكتبات المتخصصة، بالاضافة الى الاشتراكات حيث أن قائمة المشتركين تضم مشتركين من مختلف أنحاء العالم بينهم المئات من الجامعات والأكاديميين والسياسيين والصحفيين والمعنيين بالصراع الاسرائيلي – الفلسطيني.

يتم إصدار المجلة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأخرى المهتمة بتشجيع الحوار الاسرائيلي – الفلسطيني. وتحرص المجلة على المحافظة على استقلاليتها، ولا تتلقى أية مساعدات حكومية أو رسمية، كما تحرص على عدم ممارسة أية رقابة على المواد التي تنشرها، وبالتالي فإن ما ينشر في المجلة إنما يعبر عن رأي كاتبيه.

يمكن للمعنيين في الاطلاع على المجلة أن يكتبوا إلينا طالبين نسخة مجانية للاطلاع عليها وأخذ فكرة عن المجلة، دون التزام من طرفهم. والمجلة ترحب بالمشتركين الجدد كما أن بالامكان معرفة المزيد عن المجلة بواسطة الصفحة الالكترونية: www.pij.org

ويمكن الاتصال بالمجلة إما بواسطة البريد الالكتروني: pij@pij.org أو بواسطة البريد على العنوان التالي: ص.ب. ١٩٨٣٩ القدس.

تلفون: ٩٧٢-٢-٦٢٨٢١١٥ فاكس: ٩٧٢-٢-٦٢٧٣٣٨٨

أما بالنسبة لأسعار الاشتراكات فهي على النحو التالي:

للأفراد ١٠٠ شيكل، للمؤسسات ١٢٠ شيكل وسعر خاص للطلاب والمتقاعدين ٨٠ شيكل.